الانتخابات النيابية اللبنانية وانعكاساتها على العراق

د. أمجد حامد الهذال

تقدير موقف

جميع الحقوق محفوظة لمركز رواق بغداد للسياسات العامة ©2022

مركز تفكير يُقدم رُؤى وافكار ودراسات وبحوث للنخب والمختصين ومتخذي القرار. تصدر عنه مجلة "الرواق" والتي تعنى بالتركيز على عنوانٍ واحدٍ وتستكتب فيه خيرة الباحثين والكتاب والمختصين. يعمل على تيسير المعرفة لغير المختصين لزيادة وعي وثقافة الجمهور بعيداً عن الاعلام غير المبتني على اساس علمي. يعمل الرواق على ترجمة مقالات وبحوث مهمة ومختارة عن اللغات الانكليزية والفارسية والتركية والفرنسية، لتكون بين يدي الباحث العراقي.

ينطلق المركز في اعماله ونتاجه من اهمية التركيز على العمل المعرفي بدلاً عن الايديولوجيا والخلفيات النظرية المشحونة او المتطرفة. يؤمن الرواق باهمية الانفتاح على الكتل السياسية والنخب المعرفية في ايصال افكاره وتصوراته ورؤاه في بناء الدولة والمؤسسات العراقية.

يطمح الرواق بان يكون نتاجه اضافةً لفهم الواقع العراقي دون تشنج واحكام مسبقة. كما يعمل الرواق على طباعة ونشر بحوث ودراسات الراغبين بعد فحصها وتدقيقها على اساس علمي، وهي لا تعبر بالضرورة عن متبنياته، فالرواق محكوم بالاطر النظرية والعلمية وحسب.

يرحب رواق بغداد بجميع الرؤى والافكار والحلول التي تطرح من قبل اصحاب الاختصاص من الباحثين والمفكرين والكتاب.

www.rewaqbaghdad.org

Legal Note:

Publishing this material has been funded by Rewaq Baghdad Center of Public Policy however, the views expressed in this document do not reflect the Center's official policies nor its opinions.

تم تمويل نشر هذه المادة من قبل مركز رواق بغداد للسياسات العامة. لكن الآراء الواردة في هذه الوثيقة لا تعكس سياسات المركز الرسمية ولا آراءه.

مقدمة

لم يمنع الانهيار الاقتصادي والمالي الذي يتعرض له لبنان على مدى السنتين السابقتين من إجراء انتخابات نيابية، فقد أُجريت في 15 آيار من العام 2022، شارك في الانتخابات أكثر من 718 مرشحاً موزعين على 103 قائمة، يتنافسون على المقاعد النيابية اللبنانية الـ 128 موزعة على 15 دائرة انتخابية.

ولا ريب أن هذه الانتخابات قد جرت وسط أوضاع سياسية داخلية وخارجية مُعقدة، إذ شَهِد لبنان في تشرين من عام 2019 مظاهرات عارمة تنديداً بالأداء السياسي للطبقة السياسية اللبنانية، رافقها انهيار اقتصادي ومالي ملحوظ حيث وصلت الليرة للبنانية لأدنى مستوياتها أمام الدولار الأمريكي، وسط تدني واضح في مستوى الخدمات لا سيما انهيار كبير في المنظومة الكهربائية وازدياد البطالة ومستويات الفقر، كما أن الصراع السياسي الخارجي مازال لاعباً واضحاً في الداخل اللبناني ومؤثر فيه، إذ أن صراع المحاور ما زال مسيطراً على المشهد السياسي اللبناني وتسعى السعودية وإيران إلى زيادة مساحة نفوذيهما لكسب مزيداً من أوراق الضغط السياسية؛ خصوصاً وأن إيران تخوض مفاوضات نووية مع الدول (5+1) بعد أن أقدم الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) على إنهاء العمل بالاتفاق النووي الإيراني وقراراته بشأن تطبيق عقوبات اقتصادية واسعة وتطبيق سياسة "الضغط القصوى"، الأمر الذي يُعزز من رغبة إيران في تعزيز أوراقها السياسية في الخارج بعد تسلم (جو بايدن) إدارة الولايات المتحدة والمرونة التي أبداها لبدء مفاوضات جديدة بشأن الملف النووي الإيراني.

إن نتائج الانتخابات النيابية اللبنانية لا يمكن عزلها عن الوضع الإقليمي والدولي، فهي تؤثر بشكل من الأشكال على المشهد السياسي الخارجي لما تحمله من مخرجات انتخابية تُلقي بضلالها على تشكيل الحكومة المقبلة التي قد تولد من خلال عملية قيصرية مُتعسّرة، ونشير هنا إلى ممكنات تأثيرها في الشأن السياسي العراقي الذي يشهد بالأصل انسداداً سياسياً بعد الانتخابات النيابية التي جرت في تشرين الاول عام 2021، وما أفرزته من نتائج أثارت جدلاً واسعا بين الفرقاء السياسيين، أعقبتها تعثُّر عقد جلسة اختيار رئيس الجمهورية والاتفاق على تسمية "الكتلة النيابية الأكثر عدداً" التي أصبحت عقدة مُستعصية في العملية السياسية في العراق.

تعقيدات سياسية متقاربة

لم تكن الانتخابات النيابية في العراق ولبنان مُعبدة بالورود، فإن البلدين شهدا أوضاعاً سياسية مُعقدة وحسّاسة. وان النظامان يعانيان من تشظٍ واضح نتيجة نظام توافقي تحول إلى نظام توزيع حصص بين الطبقة السياسية، فبدلاً من تكوين حكومات تقدم الخدمات، لم تستطع النخبة السياسية في تغيير فلسفة عمل النظام السياسي لتغيير صيغة الحكم ونظام توزيع المناصب، لإنشاء حكومات تتمتع بالكفاءة قادرة على تحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية وتحاول الحد من ممارسة عمليات الفساد المستشرية في المؤسسات.

ولدت الانتخابات في البلدين من رحم حركة احتجاج عارمة شهدها البلدان في تشرين الاول عام 2019، فالعراق كان على موعد لإجراء انتخابات مبكرة عام 2021، كان مقرر إجراؤها بشكل دوري عام 2022، إلا أن المظاهرات وما رافقها من عمليات عنف اشعرت الطبقة السياسية بخطورة الوضع السياسي لذا قدمت حكومة (عادل عبد المهدي) استقالتها نتيجة لضغوط داخلية وخارجية عقب إصدار حزمة من "الإصلاحات" على المستوى السياسي والاقتصادي أخفق في امتصاص غضب الشارع، رافقه تعديل قانون الانتخابات باتجاه زيادة الدوائر الانتخابية وتغيير نظام توزيع المقاعد واحتساب الأصوات. توّج هذا الحراك بإجراء أول انتخابات نيابية مُبكرة بعد عام 2003. بالمقابل لم يختلف المشهد السياسي اللبناني الشيء الكثير فالمظاهرات التي اندلعت بالتزامن مع المظاهرات في العراق شلّت الوضع السياسي في لبنان رافقتها أعمال عنف محدودة (وإن لم تكن بمستوى العنف الذي مورس في العراق) ومحاولة الحكومة إجراء "اصلاحات" لتهدئة الشارع اللبناني، بالنتيجة فإن الأوضاع في البلدين لم يتغيرا بشكل جوهري، بل أن الأمور قد ازدادت سوءاً من الناحية الاقتصادية (على أقل التقادير).

العراق ولبنان: انتخابات نيابية مُتشابهة المخرجات

شهدت الانتخابات في البلدين تراجعاً واضحاً في نسب المشاركة مقارنة بالانتخابات السابقة، إذ بلغت نسبة التصويت في الانتخابات(41.01%)، وهو ما يشكل تراجعا وصل الى أكثر من (8%) عن العام 2018، عندما سجلت وقتها (49.7%)، وهي ظاهرة مشابهة لما جرى في العراق أيضا حيث بلغت نسبة التصويت في انتخابات اكتوبر الماضي (43%) ما يشكل تراجعا أيضا عن انتخابات 2018 عندما سجلت (44%)، وفقاً

للنسبة المُعلنة التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والتي كان يُشكك فيها بصورة مستمرة من قبل منظمات محلية ودولية معنية بمراقبة الانتخابات.

كما شهدت الانتخابات النيابية في البلدين تراجعاً في عدد مقاعد الاحزاب المقربة لإيران ففي لبنان تراجع حزب الله وحلفاؤه في هذه الانتخابات بحصولهم على 62 مقعداً بعد أن كان يمتلك ما يقرب من 71 مقعداً، الأمر الذي حصل في الانتخابات العراقية حيث تراجعت مقاعد الأحزاب والكتل المقربة لإيران، فمثلا حصل تحالف الفتح على 17 مقعداً في الانتخابات النيابية التي أُجريت عام 2021 في حين كانت حصيلة المقاعد التي حصل عليها في الانتخابات النيابية عام 2018 ما يقرب من 48 مقعداً، على الرغم من أن هناك آراء عديدة تُشير إلى أن الخطأ الاستراتيجي الذي وقع فيه ائتلاف الفتح هو عدم إدارة العملية الانتخابية بصورة صحيحة انسجاماً مع القانون الانتخابي الجديد.

كما لم يكُن صعود بعض القوى الجديدة والمستقلة غائباً عن نتائج كلا الانتخابات في البلدين، ففي حين حقق المستقلون في العراق تقدماً واضحاً وحصدوا ما يقرب من 40 مقعداً في الانتخابات الأخيرة تركزوا في محافظات الوسط والجنوب التي اندلعت فيها المظاهرات، حصلت القوى الصاعدة في لبنان التي أطلقت على نفسها "الإصلاحيين" بين 13–15 مقعداً نيابياً، ففي حين اختلفت الطبيعة الديمغرافية الانتخابية لخارطة الفائزين من المستقلين، إلا أنها تعكس تغييراً ملحوظاً في المزاج الانتخابي للناخبين في كلا البلدين وسعي الشريحة التي تؤمن بأن التغيير السياسي ممكن عبر صناديق الاقتراع، إلى ممارسة التصويت العقابي للقوى السياسية التقليدية.

كما شهد العراق بعد الانتخابات النيابية في تشرين من هذا العام انسداداً سياسياً في عملية اختيار رئيسي الجمهورية والوزراء ولا يوجد حتى اللحظة آفاقاً لحل الأزمة داخل الوسط الشيعي وتحديداً بين كتلتي التيار والإطار بعد استخدام الأخير ما سمي بـ"الثلث المعطل أو الضامن" الذي عرقل في أكثر من مرة انعقاد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية في مجلس النواب الذي يحتاج نصاب الثلثين من عدد أعضاء مجلس النواب لعقد الجلسة. كما أن الكثير من المحللين السياسيين المهتمين بالشأن السياسي اللبناني يتوقعون دخول البلد بذات الانسداد السياسي بسبب عدم امتلاك أي تحالف سياسي غالبية برلمانية واضحة، وسط انقسامات واضحة. الأمر الذي سيُفضي إلى تأخير تشكيل الحكومة لأشهر عديدة كما حصل في الكثير من الانتخابات السابقة.

هل من انعكاسات للانتخابات اللبنانية في الشأن الداخلي العراقي؟

تكاد تكون عبارة بأن "العالم بات كقرية صغيرة" مُسلمة في العلاقات الدولية وما يرافقها من علاقات سياسية واقتصادية وتكنولوجية، فلا يمكن فصل التفاعلات السياسية التي تحصل في بلد ما عن ما يدور في فلكه الإقليمي والدولي، فهناك مصالح مشتركة وحركة اقتصادية مستمرة وصراع المحاور والنفوذ خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

بدءاً لا يمكن اغفال التعاون والتحالف الواضح بين الفصائل العراقية وحزب الله في لبنان، وصل التعاون ذروته بعد احتلال داعش لمناطق في العراق وسوريا إذ اتفق الطرفان على اضطلاعهما بدور أكثر علنية في الدفاع عن النظام السوري بعد أن كان الهدف الرئيس الدفاع عن مرقد السيدة زينب (ع)، فقد حاربت بعض الفصائل المسلحة العراقية إلى جانب حزب الله سويا، وكان للتعاون وحتى الاندماج بينهم دور حاسم في الانتصارات التي حققها النظام السوري في دمشق وحمص وحلب. كما ذكر السيد حسن نصر الله أثناء الحرب مع داعش ما نصه: "نحن مستعدون لتقديم الشهداء في العراق أكثر خمس مرات مما سقط بسورية". وشهدت محاولات حزب الله اللبناني للدخول على خط العملية السياسية في العراق تطورات لافتة بعد اغتيال قائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني على يد الولايات المتحدة الأمريكية، ويبدو أن الفراغ الذي تركه سليماني كان كبيراً مما فسح المجال إلى دور جديد لحزب الله اللبناني، فقد أكدت بعض التقارير أنه تم اختيار محمد كوثراني مسؤولاً عن الملف العراقي في حزب الله اللبناني، وشجع اختيار كوثراني خبرته السياسية في حزب الله كذلك كون الرجل يحمل الجنسيتين اللبنانية والعراقية، وقد ذكر تقرير لوكالة رويترز في 12 فبراير/ شباط 2020، أن القيادي في حزب الله محمد كوثراني أجرى اجتماعات عاجلة مع فصائل عراقية مسلحة وذلك لتوحيد صفوفها بعد عملية الاغتيال، كما سعى كوثراني إلى رأب الصدع داخل الحشد الشعبي بعد التوتر الذي حصل مع الفصائل المرتبطة بالمرجعية الدينية في النجف الأشرف. وهذه وقائع تُشير إلى التشابك والترابط بين الشأنين العراقي واللبناني.

انعكاس الانتخابات النيابية اللبنانية على الشأن العراقي يعتمد بصورة رئيسية على قدرة حزب الله وحلفاءه الحصول على أغلبية مريحة للسيطرة على مصادر السلطة والنفوذ، وكذلك يعتمد على قدرة الإطار التنسيقي لتثبيت رؤيته في تشكيل حكومة توافق تتكون من الإطار والتيار. فبتشكيل حكومة لبنانية تحت غطاء حزب

الله ستكون قدرة الأخير على التأثير في الداخل اللبناني أو حتى الخارج اللبناني كبيرة، فأدوات السلطة ستتيح له بناء علاقات أكثر متانة مع بعض الأطراف السياسية العراقية وستتاح لهذه الأطراف بناء علاقات سياسية واقتصادية مشتركة بما يخدم استراتيجية حزب الله اللبنانية والأطراف السياسية العراقية التي تتقارب مع طروحاته ومتبنياته السياسية والعسكرية.

أما إذا لم يتمكن حزب الله تكوين تحالف سياسي قوي لتشكيل الحكومة، وخسرت أطراف الإطار التنسيقي الفرصة في تشكيل حكومة توافقية فإن قدرة المناورة السياسية ستضعف إلى حدٍ كبير وتأثيرهما السياسي سوف لن يضعف وحسب، إنما سيؤثر في تغيير المعادلات الانتخابية في الاستحقاقات المقبلة، على الرغم من أن قدرة الطرفين العسكرية ستبقى قوية ومؤثرة وورقة رابحة في أي صراع قادم